



كلمة البعثة الدائمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
لدى الأمم المتحدة في فيينا
على هامش الدورة الـ 66 للجنة المخدرات
فيينا 13 - 17 مارس 2023م

أصحاب المعالي والسعادة الوزراء، السيد الرئيس، سيدي المدير التنفيذي لمكتب الأمم
المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدات والسادة المحترمون
السلام عليكم ورحمة وبركاته،،

يشرفني أن أدلي بكلمة ممثلًا للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في
هذا المحفل الدولي الهام. وإذ أنقل لكم تحيات معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج
العربية، الأستاذ جاسم محمد البديوي، لا تفوتني الفرصة أن أتمنى لكم التوفيق والنجاح في
ادارة جلسات هذا الاجتماع، شاكرًا أمانة اللجنة على التنظيم الرائع الذي دائما ما نلقاه منهم.
سيدي الرئيس،

إن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على اقتناع تام بأهمية تضافر الجهود الدولية
لمكافحة المخدرات عالميًا والجرائم المتصلة بها، حيث إن معالجة هذه الآفة هي مسؤولية
عامة ومشاركة ينبغي الاضطلاع بمسئوليتها في إطار متعدد الأطراف من خلال تعاون
إقليمي ودولي فعال وملمس، قائم على أساس متكامل ومتعدد التخصصات وعلى أدلة علمية
بهدف تعزيز وحماية صحة وسلامة ورفاهية البشرية جمعاء.

فلا يخفى عليكم ما يمثله الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية من
تهديد حقيقي على التنمية والاستقرار في اي دولة، فمخاطر تعاطي المخدرات وانتشارها
على نحو غير مشروع لا يقف عند الاضرار المميت على صحة الاجساد وما تتركه من
آثار نفسية واجتماعية سلبية على الفرد والمجتمع فقط، بل يتعداها ليشكل تهديدا على مستوى
اقتصادات العالم، من خلال ضخ الاموال المتأتية منها في النظام المالي العالمي، لذلك



استشعرت دول مجلس التعاون اهمية المكافحة منذ زمن، من خلال وضع خطط وبرامج متكاملة بدأ من معالجة الادمان والحد من التهريب وتجفيف مصادره وصولا الى وضع نظام تتبع للعمليات المالية المشبوهة المتأتية من جرائم المخدرات وغيرها عبر انظمة صارمة لغسل الاموال وتمويل الارهاب.

سيدي الرئيس،

وإذ تكرر الأمانة العامة التأكيد على أن الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1972، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات، فإنها تجدد التزامها الراسخ لضمان معالجة جميع جوانب خفض الطلب والتدابير ذات الصلة وخفض العرض والتدابير ذات الصلة والتعاون الدولي بما يتفق تمامًا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتظل الأمانة العامة ملتزمة تمامًا بتنفيذ الإعلان السياسي لعام 2009 وخطة العمل الخاصة به، لمواجهة التحديات وأولويات العمل المحددة في البيان الوزاري المشترك المعتمد في الاستعراض رفيع المستوى في مارس 2014، وكذلك تنفيذ الوثيقة الختامية للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2016 والإعلان الوزاري لعام 2019. إذ إن مسؤولية الحفاظ على أطرنا المرجعية المشتركة تقع على عاتقنا جميعًا.

وفي هذا الصدد تعمل الامانة العامة من خلال الامانة المساعدة للشؤون الامنية لإبراز دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر فرق العمل من ممثلي الاجهزة الامنية والعدلية لدول المجلس في وضع الاطر القانونية والتنظيمية والفنية لمكافحة المخدرات، ويأتي انشاء دول مجلس التعاون لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات كمركز اقليمي متخصص في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة المخدرات وتحليلها وادارة التحريات المشتركة وعمليات التسليم المراقب ايماناً منها بضرورة تحقيق التكامل والتعاون



بين أجهزة مكافحة بدول المجلس والاسهام مع باقي المنظمات والمراكز الدولية وباقي أجهزة انفاذ القانون المختصة في تعزيز التعاون الاقليمي والدولي في مواجهة هذه الجريمة المنظمة العابرة للحدود والجرائم المرتبطة بها عبر ما ينفذه مركز المعلومات من دعم ومساندة لجهود المكتب المعني بالمخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة في سبيل ايجاد شبكة دولية موحدة لمكافحة المخدرات والجرائم ذات الصلة على مستوى العالم.

ووفقا للنهج ذاته تؤكد الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي التزامها بدعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في ضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية دون اعتراضها او استخدامها غير الشرعي، ولذا لم تأل دول المجلس جهدا في تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة بالإضافة الى اصدار أنظمة ولوائح من خلال اللجان الوطنية الخليجية لمكافحة المخدرات والتي تعمل من ضمن هيكلية متشعبة تشمل جميع مؤسسات دولنا.

وختاما سيدي رئيس الجلسة،

لا يسعني الا ان اؤكد من جديد تصميم الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجميع قطاعاتها على معالجة مشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها ودعم الجهود الدولية المبذولة في حماية المجتمعات من آثار المخدرات والتزامها التام في متابعة ما يصدر من قرارات في هذا الشأن، مدفوعة باقتناعها العميق بأنه، في مواجهة تحد بهذا الحجم، لا يمكن أن يكون هناك سوى استجابة متضافرة ودولية وطموحة، متمنيين لاجتماعات هذه الدورة التوفيق والنجاح وأن يُؤتي هذا العمل ثماره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،